أثر السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا {الكوميسا}في عملية التنمية في السودان

د. إيهاب عبد الله عباس[1]

Abstract

The economic unions play a prominent role in growth and development on political, economic, social and security levels. This study tries to identify the role of the COMESA in development in Sudan. The joint market of Eastern and Southern Countries of Africa is taken as a case-study.

The study is unique and of high originality in the academic circles of Sudan.

The study aims at identifying the COMESA: motives and conditions of joining and constraints.

The questions of the study are: has the COMESA achieved development? What is the impact of the COMESA on the industrial development in Sudan? What constraints face the economic integration between COMESA members?

The hypotheses of the study are these: Sudan gains a lot and has slight passive effects by joining the COMESA. COMESA contributes to industrial development in Sudan. COMESA minds commercial interests more than economic development.

The study adopted the descriptive method; using the data of the periodic reports of the Ministries of Finance and Foreign Trade, regional and international organizations, specialized periodicals and internet.

[1]أستاذ مساعد – كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال – جامعة شندي

The study concludes with that joining the COMESA must be viewed from a wide economic, geographic and political perspective in a world witnessing many patterns of economic cooperation in form o f regional economic groupings that represent a guarantee for developing countries to counter the negative effects of globalization.

المقدمة:

أحدثت التطورات التي حدثت في نهاية القرن العشرين في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ثورة جعلت من العالم قرية صغيرة، وترتب علي ذلك ظهور تغيرات واسعة علي اقتصاديات العالم، حيث شهدت الساحة الاقتصادية الإقليمية والدولية تطورات اقتصادية هائلة من أهمها الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية التي تطل برؤوسها ما بين الفينة وأختها، كحركة مناهضة لتيار العولمة وكثبات للوجود الإقليمي، سواء كانت تقوم بطرح خدمات سياسة أو اقتصادية فها هي أوربا تنعم بحماية الاتحاد الأوربي والسوق الأوربية المشتركة، وما العالم العربي ببعيد عن ظاهرة الاتحاد والتوحد وإن اختلفت درجة الارتباط، فهناك مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومجلس التعاون الخليجي.

وبالطبع أفريقيا ليست ببعيدة عن ظاهرة التكتلات حيث توجد بها العديد من التجمعات السياسية والاقتصادية لرعاية مصالحها مجتمعة ولإيجاد التعاون المطلوب بينها من جهة و بينها والعالم الخارجي من جهة أخري، وتوفير أفضل مناخ لتطبيقه واقعاً. فهناك منظمة الوحدة الأفريقية التي تم تحويلها إلي الاتحاد الأفريقي، وتجمع دول الساحل والصحراء، والمؤسسة الحكومية للتنمية ومحاربة الجفاف "إيقاد" كما لا يعوزها التكامل الاقتصادي حيث بها العديد من التجمعات الأفريقية تتمثل في جماعة التنفيذ للجنوب الأفريقي، والتجمع الأفريقي لدول غرب أفريقيا، والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا "الكوميسا" هذا علي سبيل المثال لا الحصر.

ومن أهم الأسباب التي قادت إلي التوجه نحو التكتلات والتكاملات الاقتصادية هي تلك التحديات المصيرية التي واجهت معظم الدول الأفريقية التي أدت إلي تجاوز الخلافات بين هذه الدول والتوجه نحو التكامل مثل "الكوميسا" أو التنموي مثل "الإيقاد" وغيرها. وهذا في حد ذاته يعتبر ظاهرة صحية تمخضت عن الوعي الأفريقي للاضطلاع بشئونه الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الاستقرار والأمن الاقتصادي والتنمية التي من أهم وسائل تحقيقها إقامة التكتلات بين الدول.

تلعب التكتلات الاقتصادية دوراً بارزاً في التنمية والتطوير في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وغيرها، وهذه الدراسة بصدد معرفة دور الكوميسا وأثرها في تحقيق عملية التنمية في السودان. حيث تتناول الدراسة دراسة للسوق المشتركة لدول جنوب شرق أفريقيا كدراسة تطبيقية باعتبارها من أنجح التكتلات الأفريقية. كما تعتبر الدراسة ذات أهمية من خلال الإضافة العلمية للمكتبة السودانية، وخاصة مكتبة الجامعات السودانية لخلوها من دراسة مشابهة.

تهدف هذه الدراسة إلي دراسة تجربة التكتلات الاقتصادية في مرحلة السوق المشتركة بالوقوف علي تجربة "الكوميسا". والتعرف علي دوافع وشروط الانضمام لمنظمة "الكوميسا" والآثار المترتبة علي الانضمام. ودورها في عملية التنمية والتطور في السودان. والإحاطة بالمشكلات التي تعوق أداء المنظمة وتقديم مقترحات لحلها.

تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الذي يدور في ذهن الباحث ويحاول أن يجد له الإجابة من خلال الدراسة وهو: أن أحد أهم أهداف التكتلات الاقتصادية التعاون من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وبصفة خاصة منظمة الكوميسا التي تعتبر التنمية المستدامة هي الهدف العام الذي تسعي إليه. فإلي أي مدي استطاعت هذه التكتلات أن تحقق هذا الهدف؟ وما هو أثر الكوميسا علي التنمية في السودان خاصة التنمية الصناعية؟ وماهية العقبات التي تواجه التكامل الاقتصادي لدول الكوميسا؟ ما هي الآثار المترتبة علي الانضمام لمنظمة الكوميسا؟

افترضت الدراسة انه يترتب علي الانضمام السودان لمنظمة "الكوميسا" آثار ايجابية علي اقتصاده وفي نفس الوقت تكون هناك آثار سالبة طفيفة ويرجع

ذلك إلى ضعف البنيات الاقتصادية للدول الأعضاء. إن انضمام السودان لمنظمة الكوميسا ساهم في عملية التنمية خاصة التنمية الصناعية.كم تهتم الكوميسا بالمصالح التجارية أكثر من اهتمامها بالتنمية الاقتصادية.

اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي وذلك باستخدام المعلومات الثانوية التي تم الحصول عليها من عدة مصادر هي (التقارير الدورية لوزارتي المالية والتجارة الخارجية،والتقارير الدورية للمنظمات الدولية والإقليمية، والدوريات المتخصصة، وشبكة الإنترنت).

الكوميسا النشأة والأهداف

الكوميسا هي التكتل الاقتصادي لدول شرق وجنوب أفريقيا وقد استمدت اسمها من الأحرف الأولى للكلمات المكونة للاسم الإنجليزي { Common Market for Eastern and Southern Africa} (تقرير اللجنة الفنية وزارة التجارة، يونيو: 2001م، ص 12).

ويمكن إرجاع نشأتها إلى منتصف الستينات عندما اتخذت دول الشرق والجنوب الأفريقية مبادرتها نحو تكوين تنظيم إقليمي فرعي للتعاون فيما بينها وخصوصاً عندما دعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أكتوبر 1965م للنظر في مقترحات تهدف إلى إنشاء آلية لتشجيع التكامل الاقتصادي الفرعي.

وفي السبعينات أيقنت دول شرق وجنوب أفريقيا أن ليس هناك بديل عن تقليل مدى الاعتماد الاقتصادي على الدول الصناعية في الشمال وأن هذا لا يتم إلا بتبني تدابير مطردة للتنمية في كافة المجالات.(محمد حسن أبو زيد، 2004م، ص1).

ولم يكن السودان من الدول الأعضاء المؤسسة لمنظمة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا، ولكن انضم إليها بموجب المادة 64 من تلك الاتفاقية والتي تمنح حق العضوية لتلك الدول التي تجاور مباشرة إحدى الدول الأعضاء الراغبة في المفاوضات للدخول في الاتفاقية. وبذلك انضم السودان لهذه الاتفاقية في أغسطس 1990م. (يوسف الجعلي، 2001م، ص 22).

وعند توقيع الاتفاقية التي تحولت بموجبها منطقة التجارة التفضيلية إلى السوق المشتركة لمنطقة شرق وجنوب أفريقيا {الكوميسا} 1994م وعليه فقد بدأت الكوميسا منطقة للتجارة التفضيلية وتطورت في ديسمبر 1994م إلى منطقة التجارة الحرة لشرق وجنوب أفريقا. وتعتبر الكوميسا تجمعاً اقتصادياً يهدف إلى تهيئة الدول الأفريقية الأعضاء للدخول في {W.T.O}(د. يوسف خميس وآخرون، مايو، 2004م، ص 186). ولقد فقد السودان كثيراً من الفرص في الوظائف والمساعدات الفنية والمشروعات التي تقدمها وتمولها المنظمة بسبب تأخره في الانضمام إلى المنظمة بالإضافة إلى أنها في البداية عوملت على أساس أنها منبر سياسي وليس تكتلاً اقتصادياً يمكن الاستفادة منه، لذا فإن الناحية التجارية والاقتصادية لم تحقق تقدماً ملموساً إلى حين التحول إلى مرحلة التكامل الاقتصادي بين دول الشرق والجنوب الأفريقي وهي مرحلة التحول من منطقة التجارة التفضيلية إلى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا.

أهداف منظمة الكوميسا:-

إن الهدف الأساسي لمنظمة الكوميسا هو تطوير التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة في جميع الأنشطة الاقتصادية لتحقيق التكافل التدريجي بين اقتصادياتها بدءاً بمرحلة تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء مروراً بتوحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في تعاملاتها مع الدول خارج التكتل {اتحاد جمركي} ثم العمل على تحرير رؤوس الأموال والأيدي العاملة داخل حدود المنطقة بأسرها بجانب تنسيق السياسات المالية والنقدية بهدف إقامة سوق إقليمية مشتركة و التدرج إلي النهاية لإقامة جماعة اقتصادية لدول شرق وجنوب أفريقيا. (تقرير اللجنة الفنية، أمانة الكوميسا،2001, ص 13).

كما تهدف المنظمة إلى تحقيق التكافل الاقتصادي الإقليمي وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة للدول الأعضاء عن طريق ترقية وتنمية أكثر موازنة وانسجاما لإنتاجها وبنيات تسويقها. وترقية التنمية المشتركة في جميع ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي والتبني المشترك لسياسات الاقتصاد الكبير وبرامجه لرفع المستوى المعيشي و تشجيع العلاقات الحميمية بين الدول الأعضاء. (حسن خليفة سليم، يوليو

2001م، ص 12). والتعاون من أجل ترقية العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم وتبني المواقف المشتركة في المحافل الدولية من أجل إيجاد بيئة مشجعة للاستثمارات الأجنبية والمحلية بما في ذلك الترقية المشتركة للبحث وتكييف العلوم والثقافة من أجل التنمية. والتعاون على تحقيق الأمن و الاستقرار بين الدول الأعضاء وترقيتها من أجل تحسين التنمية الاقتصادية والإسهام في تحقيق أهداف المجموعة الاقتصادية الأفريقية وتقدمها. وتحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق السوق الأفريقية المشتركة (بشير الجيلي أحمد، مايو2002، ص 1). وتعميق مفهوم المصالح الاقتصادية المتبادلة وتحسين البيئة السياسية للاستثمار وزيادة حجم الإعفاءات والميزات الاستثمارية وتشكيل كيان أفريقي قادر على مواجهة تحديات العولمة (العرض الاقتصادي، 2001م، ص 8).

من أجل تحقيق أهداف الكوميسا فقد عمل البرنامج على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية في مجال التجارة بين الدول الأعضاء ووضع قواعد عامة لشهادات منشأ السلع المتبادلة وترقية التعاون والنقل الموجودة حالياً والتي تربط بين المنطقة، وإنشاء وسائل نقل جديدة لتسهيل وتنشيط حركة التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي داخل المنطقة. وإنشاء اتفاقية دفع مقايضة لتسهيل انسياب التجارة في السلع والخدمات وضع أسس لتسهيل تجارة العبور وضوابط لتنظيم إعادة التصدير. (تقرير اللجنة الفنية، أمانة الكوميسا، ص 13).

التعاون في المجال النقدي والمالي وانسجام السياسات المالية والنقدية، و توحيد مقاييس ومواصفات السلع المنتجة والمتداولة داخل المجموعة، وفي المجال الجمركي {تصنيف السلع – تطوير الإحصاءات الجمركية}، وفي مجال الصناعة لتحقيق التنمية الصناعية في التصنيع الزراعي واستحداث وتطوير الصناعات الإساسية والإستراتيجية وذلك باستغلال أمثل للموارد الخام المتوفرة لتحقيق التنمية الزراعية {نباتية} الثروة السمكية – الثروة الحيوانية لتحقيق الأمن الغذائي على المستوى القومي والإقليمي. وتشجيع

إنشاء الاتصالات المباشرة بين قطاعات الأعمال وتقوية دور القطاع الخاص وتناسق الاتصالات اللاسلكية وبث المعلومات (ورقة عن الكوميسا، وزارة التجارة، مارس2003، ص 3).

تنظيم تبادل المعلومات بين التنظيمات التجارية – المؤسسات التجارية الحكومية – مؤسسات التسويق وتنمية الصادرات – الغرف التجارية – اتحاد أصحاب العمل – مراكز المعلومات التجارية.. إلخ. والتعاون في مجال تنمية الاستثمار وحمايته والعمل الجماعي لترشيد استخدام الطاقات المتاحة {مالية – طبيعية}خاصة في مجال السياحة والإعلام بما يساعد على تحقيق الأهداف (بشير الجيلي أحمد، مايو200 ص 1).

وكما ذكرنا فإن منظمة الكوميسا منظمة تنموية تعنى بالتعاون في جميع المجالات والمحافل الاقتصادية والاجتماعية ونسبة لمحدودية إمكانياتها ومواردها، فإنها تنفذ أنشطتها وبرامجها وفقاً للأولويات ذات المردود الكبير. وقد وضعت سكرتارية الكوميسا مستعينة بالدراسات التي تقدمها الدول الأعضاء للخطط اللازمة للحصول على أكبر إنجازات في كل القطاعات (حسن خليفة سليم، 2001م، ص 9).

المبادئ الأساسية لمنظمة الكوميسا:-

لمنظمة الكوميسا مبادئ أساسية لابد للدول الأعضاء من الالتزام بها والموافقة عليها كالمساواة والتكافل والاحترام المتبادل والتضامن والاعتماد الجماعي المتبادل وعدم الاعتداء بين الدول الأعضاء (حسن خليفة، 2001م، ص5). والاعتراف بسيادة حكم القانون ومراعاته وتشجيع حماية حقوق الإنسان والشعوب طبقاً لأحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب(وثائق الكوميسا). والمسئولية والعدالة الاقتصادية والمشاركة الشعبية في التنمية وترقية نظم الحكم الديمقراطي واستدامته في كل دولة عضو (موقع الكوميسا على الإنترنت).

الحل السلمي للنزاعات بين الدول الأعضاء والتعاون النشط بين الأقطار المجاورة للحفاظ على السلام والاستقرار الإقليمي عن طريق تشجيع حسن الجوار وترقيته وتقويته. وتشجيع الحفاظ على البيئة وترقيتها كمطلب من مطالب التنمية وهناك بالطبع أهمية وفوائد لتجمع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا كتقوية

الموقف التفاوضي، وتسهيل عملية النفاذ إلى سوق الصادرات بتوظيف الميزانية التفضيلية على الصادرات وإزالة القيود غير الجمركية.

ومن أجل تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها فقد أنشأت السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا العديد من المؤسسات المتخصصة مثل بنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب أفريقيا، اتحاد الصناعات الدوائية، اتحاد المصارف لدول الكوميسا، صندوق الكوميسا للمساعدات، وكالة تأمين التجارة الأفريقية، شركة كوميتل للاستثمار المحدودة، محكمة عدل الكوميسا والتي مقرها السودان. أما في مجال تسهيل الخدمات المرتبطة بالتجارة، فقد تم تنفيذ العديد من البرامج هي: توحيد وتنسيق رسوم العبور، ترخيص الكوميسا، تنسيق الحمولة على المحور والأبعاد المسموح بها للشاحنات، مشروع الكرت الأصفر، مشروع الرسوم الجمركية، المعلومات المسبقة عن البضائع المشحونة، تنسيق الاتصالات بما يشمل مشروع كوميتل والتجارة الإلكترونية وتحرير النقل. (بشير الجيلي، السوق المشتركة، مايو2002}، ص5).

خطوات التكامل بين دول السوق:-

1. حجم التجارة البينية: وصل حجم التجارة البينية إلى 3 مليار دولار عام 2000م بينما كان 932 مليون دولار عام 1985، وقد تم حتى الآن رفع 80% من الحواجز الجمركية بين دول الكوميسا.

2. منطقة التجارة الحرة: تم افتتاح أول منطقة تجارة حرة في أفريقيا في لوساكا(زامبيا) عام 2000 كخطوة كبيرة أمام التكامل الإقليمي الكامل(تكتل) مما يتيح فرصة لصادرات الدول الأعضاء أن تكون منافسة لمنتجات الدول غير الأعضاء.

3. التعريفة الجمركية الصفرية:- في نهاية أكتوبر 2000م تم في لوساكا إعلان لإزالة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء والتعريفة الصفرية هي دخول البضائع للدول الأعضاء من غير رسوم جمركية للتأكيد على أنها تمضي في إطار وسياق الاتحاد الأوربي نفسه الذي بدأ بها ليصل إلى مرحلة السوق الأوربية المشتركة.

تأتي إزالة التعريفية الجمركية لتشجيع الصناعات والزراعة والتبادل التجاري مع ذلك فإن الدول الأعضاء لم تلتزم كلها التزاماً كاملاً بالتعريفة الصفرية.

آلية تطبيق التعريفة الجمركية الصفرية {السودان}:

في أعقاب موافقة بعض الدول على تطبيق التعريفة الجمركية الصفرية التي قضت بإلغاء الحواجز الجمركية، قد أكد السودان على عدم ربط الصادر بالوارد في التعاملات التجارية التي تتم بين دول مجموعة الكوميسا التي أبدت التزاماً بنفاذ التعريفة الجمركية الصفرية، وإن الدفع يتم وفقاً لشروط الدفع السائدة التي يحددها بنك السودان في حالة ضرورة ختم العقد من إدارة الصادر في حالات الصادر. (يوسف أحمد الجعلي، 2001م، ص 35).

عملت سكرتارية الكوميسا أيضاً على وضع وتشريع الكثير من الآليات المساعدة لانسياب التجارة البينية بين دول المنطقة وتحقيق أهداف المنظمة بتحقيق التكامل الاقتصادي الكلي في الإقليم كإجراءات الاستيراد والتصدير من وإلى دول السوق .

والمعروف أن نظم الإحصاءات ورصد المعلومات الخاص بحجم التبادل التجاري للدول قد يختلف من دولة لأخرى من نواحي التبويب وتصنيف السلع والجهات المسئولة من هذا الأمر كما أن اختلاف تلك البيانات حتى في الدولة الواحدة بين جهاز وآخر كل حسب مسئولياته ومهامه يؤدي إلى كثير من ضبابية المعلومة التي هي أساس بناء السياسات التجارية والمالية والنقدية للدولة.

ومن هذا المنطلق فإن تناسق المعلومات والبيانات الإحصائية للدول يمثل أهمية كبرى في السياسات التجارية والاقتصادية بالمفهوم نفسه تسعى التكتلات الاقتصادية الإقليمية لتناسق سياستها لخدمة التكتل الإقليمي بوضع إطار سياسات متناسقة وموحدة.

وتجيء الإحصاءات التجارية والجمركية كأحد أهم ركائز هذه السياسات، ولذلك عملت سكرتارية منظمة الكوميسا على وضع مقترحات كثيرة من الآليات المساعدة في إنفاذ برامجها الكلية نحو التكامل الاقتصادي الكلي(دراسة عن الآثار المترتبة على انضمام السودان لمنظمة الكوميسا، ص 20).

دور منظمة الكوميسا في عملية التنمية في السودان

دوافع انضمام السودان للكوميسا:

هنالك دوافع سياسية وأخرى اقتصادية وتجارية وراء انضمام السودان للكوميسا وهي الآتي:-

1. الدوافع السياسية:- الاتفاقية تنص على حل النزاعات بين دول المجموعة مما يعطيها دوراً قيادياً. كما تنص أيضاً على تحقيق الأمن والاستقرار والسودان محاط بين دول حدودية أعضاء في الكوميسا. لديها منبر للأمن والسلام يعطي فرصة للدول لشرح مشاكلها والجهود المبذولة لحلها. وتقوية الصلات مع دول الجوار على أساس المصالح المشتركة. والوجود في العمق الأفريقي.
2. الدوافع الاقتصادية والتجارية:- خلق روابط وعلاقات تجارية واستثمارية تدفع بحركة النشاط الاقتصادي، وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات السودانية خاصة وإن الكوميسا تمثل سوقاً كبيراً {أكثر من 400 مليون نسمة}. وإمكانية تسويق المنتجات الصناعة السودانية حيث المواصفات أقل بكثير من السوق الأوربية والأمريكية.

الانضمام للكوميسا سيكون جاذباً للاستثمارات الأجنبية والإقليمية في الوقت نفسه العمل على جذب مؤسسات وأجهزة الكوميسا ليكون مقرها السودان. وملء الوظائف في أجهزة الكوميسا المختلفة بالكوادر السودانية.

إقامة الندوات وورش العمل والمؤتمرات بالسودان مما ينعكس إيجابياً على قطاعات أخرى كالسياحة – الفنادق – القوة الشرائية.. إلخ.

نصت اتفاقية تجارة العبور {الترانزيت} بين الدول الأعضاء أن السودان محاط بثلاثة دول حدودية ليس لها موانئ بحرية ومن الممكن أن يكون ذلك مصدر دخل للبلاد بالعملة الحرة. والاستفادة من الندوات وفرص التدريب التي تتيحها المنظمة.

تلك هي دوافع انضمام السودان لدول الكوميسا فما الذي تحقق منها؟:-

1. تحققت الدوافع السياسية في معظمها كما كانت منبراً لشرح مشكلة الجنوب والجهود المبذولة لحلها – تعاطف الدول الأفريقية مع السودان في الأمم المتحدة والوقوف إلى جانبه فهل هذا يقدر بثمن ويمكن حسابه على أساس الربح والخسارة.

2. بالنسبة للناحية الاقتصادية والتجارية هنالك بعض القصور حيث عُومِلت الكوميسا في البداية على أنها منبر سياسي وليس تكتلاً اقتصادياً يمكن الاستفادة منه.

3. عدم الانتظام في سداد الاشتراكات ضيع الفرصة على عدد مقدر من الكوادر السودانية للعمل بأجهزة الكوميسا.

عدم التزام السودان بدفع مستحقاته في رأس مال بنك التجارة التفضيلية أدى إلى عدم تمويل العديد من المشروعات المجازة. وعدم توفير مقر لمعهد الجلود والمنتجات الجلدية أضاع فرصة إقامته بالسودان وأصبح مقره أثيوبيا التي استفادت من فرص التدريب به. وتدهور الإنتاج وتذبذب الإنتاج الزراعي والصناعي في السودان مع ارتفاع تكلفة الإنتاج وعد الاستقرار في كثير من دول الكوميسا أدى إلى عدم تنمية التجارة. (ايزيس عزيز خير، انضمام السودان لمنظمة الكوميسا، جريدة الأيام، 2005م، ص 5)

انضمام السودان لدول الكوميسا بعد تسع سنوات من إنشائها أفقده الكثير من الفرص والوظائف الفنية والاستفادة من المشروعات التي تحولها الكوميسا. عدم فتح ملحقيات ومراكز تجارية في دول الكوميسا حتّى في دول المقر {زامبيا}. عدم التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة.

على الرغم مما سبق ذكره فقد حصل السودان على تمويل لعديد من المشاريع الاستثمارية الخامة من بنك التجارة التفضيلية منها على سبيل المثال لا الحصر {مسلخ الخرطوم – كونكورب العالمية – دار التغليف – مصنع الشفاء للأدوية – مصنع الكبريت الحديث – شركة السودان للقوار – مصنع جوالات البلاستيك ... إلخ}. (التقرير الاستراتيجي السوداني لعام 1999م، ص4).

كما حصل على تمويل تجاري لبعض المشروعات نذكر منها {مواد خام لمصنع الشفاء – مواد خام لدار التغليف – بترول لشركة الريان} هنالك العديد من المشروعات التي أجيزت ولم تمول نتيجة لعدم انتظام في دفع المستحقات. وهنالك عدد من السودانيين يعملون الآن في أجهزة الكوميسا المتلفة وعدم الانتظام في دفع الاشتراكات بالإضافة إلى التأخير في الانضمام ضيع الفرصة على العديد من

الكفاءات السودانية. ومحكمة عدل الكوميسا التي مقرها السودان. فالتعريفة الصفرية أدت إلى تطوير وتنمية العلاقات التجارية المقننة مع دول الجوار بدلاً من التهريب الذي يفقد الدولة حصيلة الصادر.

تدفق الاستثمارات الإقليمية أو الأجنبية على السودان، وتقوية الصلات مع دول الجوار على أساس المصالح المشتركة. واستيراد مواد غذائية أساسية مثل البن والشاي عن طريق التعريفة الصفرية انعكس على الأسعار بالنسبة إلى المستهلك. وعلى الرغم من عدم وجود ملحقيات تجارية في دول الكوميسا {واحدة فقط في مصر منذ زمن بعيد وقبل الانضمام للكوميسا نسبة للعلاقات الأزلية بين البلدين}. مراكز تجارية – عدم الاهتمام بإرسال بعثات ترويجية وإقامة معارض إلا أن الصادرات السودانية تناسب دول الكوميسا على سبيل المثال {سكر إلى كينيا، لحوم حيه ومذبوحة إلى مصر – قطن.. إلخ}. كما وردن طلبات من دول الجوار لاستيراد صابون غسيل– دمورية – بص – سمسم .. إلخ. علماً بأن سلع الصادر السودانية لم تكن تنافس لولا تطبيق التعريفة الصفرية.

كما يشارك السودان في كل ورش العمل والاجتماعات التي تهدف لتحقيق أهداف الكوميسا مثل: التعاون في المجال الجمركي، برنامج التناسق النقدي والمالي الذي يهدف لتجانس السياسات المالية والنقدية لدول المجموعة، التعاون في مجال النقل والاتصالات، تحقيق التنمية الصناعية وذلك عن طريق إعداد الاستراتيجيات، تحقيق التنمية الزراعية {نباتية – سمكية – حيوانية} وذلك عن طريق تبني إستراتيجية زراعية لدول الكوميسا – توحيد السياسات الزراعية – إدخال التكنولوجيا المتطورة – تثليل فاقد ما بعد الحصاد والاهتمام بالصحة النباتية. فالكوميسا ما هي إلا تطبيق عملي لاتفاقية تحرير التجارة الدولية والنجاح في تطبيقها هو خطوة مهة في طريق النجاح في تحرير التجارة على المستوى العالمي (إيزيس عزيز خير، ص 5).

مما سبق نخلص إلى أن الانضمام إلى الكوميسا يجب النظر إليه من منظور شامل يشمل المجال الاقتصادي والتنموي والجغرافي والسياسي وأن العالم يشهد أنماطا متعددة

من التعاون الاقتصادي في شكل تجمعات اقتصادية إقليمية وهي تمثل ضماناً للدول النامية لمجابهة العولمة وآثارها السالبة على تلك الدول. وكما ذكرنا لم يكن السودان من الدول المؤسسة لمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا ولكنه انضم إليها في أغسطس عام 1990م وبالتالي يعد من مؤسسي السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا {الكوميسا}. ويعد السودان واحداً من دول الكوميسا التي طبقت التعريفة الصفرية في أكتوبر 2000م والبالغ عددها آنذاك تسع دول وحالياً يعد العدة لتنفيذ المرحلة التالية وهي الاتحاد الجمركي (دراسة عن الآثار المترتبة على انضمام السودان لمنظمة الكوميسا، ص 4). وكما يتم التعامل مع أنشطة المنظمة والمشاركة في فعاليات تلك المنظمة عبر الأمانة الوطنية للكوميسا بوزارة التجارة الخارجية. (السودان والكوميسا، ورقة عمل: الأمانة العامة للكوميسا، ص4).

إستراتيجية السودان في إطار الكوميسا:

تقوم إستراتيجية السودان على أساس تحرير الاقتصاد الوطني وتعزيز آلية السوق وذلك لفتح المجال للقطاع الخاص للدخول في النشاط الاقتصادي والمالي بكل أنواعه أي تغيير كامل لخريطة الاقتصاد الكلي حتى يتم تطوير الاستثمار وزيادة حجم الإنتاج ذي الكفاءة العالية والقدرة التنافسية، ومن ثم زيادة حجم التبادل التجاري لرفع المستوى المعيشي، وتحقيق الاستقرار والأمن الاقتصادي، والملاحظ أن إستراتيجية السودان لا تختلف عن الإستراتيجية العامة لدول الكوميسا كثيراً خاصة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الأساسية للسياسات المالية والنقدية والاستفادة القصوى من السوق المشتركة وتبادل المنفعة بين الدول الأعضاء في السوق.

ولقد توافقت إستراتيجية السودان العشرية مع برنامج مجموعة الكوميسا في الإستراتيجية الاقتصادية للسوق، والتي تتمثل في الاعتماد على القطاع الزراعي باعتباره القطاع الرائد في تنمية اقتصاديات الدول وربطها بالإستراتيجية الصناعية، ظهور دور البنيات الأساسية في التنمية، تبني سياسات مالية نقدية إصلاحية.

ومن خلال موافقة إستراتيجية السودان مع إستراتيجية المجموعة في اعتماد المنتجات الزراعية كأساس لحركة السوق نجد أن السودان يعتمد اقتصاده على هذا القطاع فهو

يستوعب كل العمالة السودانية ويشكل داخله الركيزة الأساسية في الدخل القومي وخاصة دخل الثروة الحيوانية والمحاصيل النقدية والمنتجات البستانية.

إلا أن ارتفاع تكلفة الإنتاج وتعدد الرسوم المفروضة وكذلك ارتفاع تكلفة المدخلات التي تتأثر بسعر الصرف أثرت في منافسة الصادرات بالنسبة لهذا القطاع في سوق مجموعة الكوميسا، ولكنها تنافس في الأسواق العربية والمجموعة الأوربية. وقد شكلت الصادرات إلى الدول الأفريقية نسبة ضئيلة جداً وتتصف بعدم الاستدامة مما يجعل المرء يجزم بعدم أهميتها وأثرها على ميزان المدفوعات لصالح السودان.

ومن هنا يمكن القول بأن الأفضلية في السوق المشتركة ستحقق عبر آلية تقليص تكاليف الإنتاج والتوسع الرأسي في إنتاج المحاصيل الزراعية والحيوانية والاهتمام بالصناعة وهذا هو المحور الأساسي للمنافسة، ونجد أن ظاهرة الجفاف التي تكتنف دول القرن الأفريقي من وقت لآخر مكنت السودان من تحقيق قدر معتبر ووضع مخزون إستراتيجي من الذرة والحبوب والدخن لأن هذه المحاصيل تحتاج إلى مدخلات إنتاج عالية التكلفة.

أما في المجال الصناعي فنجد أن معظم المنتجات التحويلية التي تعاني من قلة الإنتاج وعدم التشغيل الكلي بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وقلة الجودة باستثناء سلعة السكر ولكنها هي أيضاً تعاني من عدة مشكلات من بينها تعدد الرسوم المفروضة عليها؛ إذ أن سعر الطن الواحد يفوق سعر الأسواق العالمية وهنالك اختلاف في الأسعار حتى داخل الإقليم الواحد ولكي تدخل هذه الصناعة مجال التنافس لا بد من الاستغلال الأقصى للطاقات واستيعاب عمالة جديدة تزيد من الدخل القومي، وكذلك يمكن استخدام التعريفة الحمائية باعتبار أن هذه الصناعة ناشئة ، وكذلك تواجه صناعة الأسمنت التحدي الأكبر حيث نجد الفارق المذهل بين سعر الإنتاج المحلي والمستورد ولعل طلب الاستثمار عليها يشكل صمام الأمان لها كما أنها تحتاج إلى الدعم المحلي والمستورد ولعل طلب الاستثمار عليها يشكل صمام الأمان لها كما أنها تحتاج إلى دعم مؤسس وتأهيل عالي حتى تخرج من حيز الاستعمال المحلي لتساهم في الميزان التجاري.

ومن الصناعات التي تحتاج إلى دعم من قبل الحكومة باعتبارها صناعات ناشئة هي صناعة الأدوية وصناعة النسيج حتى تستطيع المساهمة في التجارة المساهمة في التجارة الخارجية والميزان التجاري وصناعة البترول من الصناعات التي تفتقر إليها معظم الدول الأعضاء بالكوميسا والتي من الممكن أن نفتح المجال الاستثماري لها من البترول السوداني حسب اتفاقية التبادل التجاري والتعريفة الصفرية (دراسة عن الآثار الاقتصادية.. انضمام السودان لمنظمة الكوميسا،2006 ، ص18-19).

إقليم الكوميسا كمناخ للاستثمار:

يتمتع الإقليم بوسيطة متفردة وموارد هائلة ويتمتع بمستقبل استثماري خاصة في مجال المعلومات والتكنولوجيا، الزراعة، الصناعة، التعدين، السياحة، الخدمات، الخدمات المالية والنقل ومناخ الاستثمار بالأقاليم ممتاز وذلك لأنه سوق واسعة و يسهل الوصول إليها بواسطة المواصلات الحديثة، ذو شبكة نقل ومواصلات واسعة – سكة حديدية، موانئ ونقل جوي وبحري ، و به قاعدة عريضة من الموارد الطبيعية، وتعتبر منطقة جذب سياحية بوجود الأهرامات والمناظر الطبيعية كنهر النيل والأخدود الأفريقي وشلالات فكتوريا ... إلخ.

كما أن الإقليم قابل للاستصلاح {90% من أراضيه غير مستقلة}، وفرة كمية المياه حوالي {90% من المياه غير مستقلة}. وتوجد به أنهار غير مستقلة للطاقة الكهربائية، الري، النقل، وصيد الأسماك بحيرات للمياه العذبة – الطبيعية والصناعية. طاقة مائية تقدر بحوالي 700 مليون كيلو وات،وثروات معدنية 3000 مليون طن من الفوسفات، 105 مليون طن من الحديد، 200 مليون طن من البترول وكميات كبيرة من الفحم واليورانيوم، النيكل، النحاس، الكبريت، الكروم، الذهب، والمعادن النفيسة(بشير الجيلي، السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، ص 2). وأيضا يحتوي إقليم الكوميسا على 60% من الثروة الحيوانية بالقارة الأفريقية 300 مليون رأس عام 1997م (السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا، ورقة عمل/ ص7).

التجارة في إطار الكوميسا:

بدأت منطقة التجارة التفضيلية بممارسة التجارة وفق قوائم تسمى القوائم المشتركة حيث تقوم كل دولة من الدول الأعضاء بتقديم قائمة بسلع الصادر التي تهمها ويتم التفاوض حولها ويتم تخفيض الرسوم الجمركية لتلك السلع المتداولة الواردة بالقائمة المشتركة. كان التخفيض يتراوح بين 10% للسلع الكمالية إلى 70% للسلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية ذات الأهمية الاقتصادية كما كان البرنامج بشمل تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 10% في السنة اعتباراً من عام 1992م ولم يتم ذلك نتيجة لتخوف الدول الأعضاء من فقدان الإيرادات.

وقد تم إقرار برنامج تدريجي للتعريفات لكل السلع وذلك بعد مراجعة موقف التخفيضات في عام 1992م والتي وجدت أنها في متوسط 60% وعليه فقد أجيز البرنامج الجديد للتخفيض الجمركي للسلع المتداولة في منطقة التجارة التفضيلية في عام 1993م . حيث بدأت الدول تتبادل السلع مع بعضها البعض دون رسوم جمركية أي بتعريفة صفرية للسلع المنتجة في الدول الأعضاء المذكورة.

هذا وتستفيد الدول الموقعة على منطقة التجارة الحرة من الأسواق الكبيرة للدول الأعضاء مجتمعة وزيادة كفاءة الاقتصاد و المنافسة وتمكن المنطقة الحرة الصناعات من تمويل مواردها الخام ومدخلات إنتاجها من الدول الأعضاء بالأسعار المناسبة فضلاً عن توسيع قاعدة الاستثمارات والشركات الاستثمارية ونقل التكنولوجيا كما تعمل منطقة التجارة الحرة على تعزيز الرفاه الاجتماعي للمستهلكين باستهلاك سلع جديدة بأسعار رخيصة ومناسبة.

ترجع العلاقات التجارية بين السودان والدول الأفريقية إلى زمن بعيد فمنذ الاستقلال سعى السودان لتوطيد علاقته بالدول الأفريقية عامة والمجاورة خاصة وذلك إيماناً منه بأهمية تنمية التعاون مع تلك الدول وتم تبادل الزيارات بين الوفود على المستويين الرسمي والشعبي وقد كانت نتيجة ذلك توقيع اتفاقيات تجارية مع كل من أثيوبيا – تنزانيا – كينيا – الكنغو الديمقراطية – يوغندا – كما أن هناك مشروع لمسودة اتفاقية تجارية مع

كل من زمبابوي وزامبيا. أن معظم صادرات السودان الزراعية في شكل خام وأن معظم الدول الأفريقية دول زراعية ما زال مستوى التصنيع فيها في مراحله الأولى.

ويعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات التي تعكس درجة النمو والتركيبة الاقتصادية للبلاد. ورغم تمتع السودان بموارد طبيعية زراعية تصدرها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. إلا أن الميزان التجاري ظل يعاني من عجز دائم لاعتماد البلاد على تصدير السلع الزراعية والأولية. كما تشكل الآلات والمعدات الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي الجزء الأكبر من الواردات وإن حجم الزيادة في الواردات أكبر من حجم الزيادة في الصادرات حتى عام 1998م قبل دخول النفط في الصادر (تقرير الجنة الفنية لدراسة أسواق وسياسات تنشيط الصادرات السودانية لدول الكوميسا، وزارة التجارة الخارجية/ الخرطوم، 2001م ص 14)

فقد ارتفعت الفجوة من 7 – 620 ألف دولار في عام 1994م و استمرت في الارتفاع حتى 1998م والذي تم فيه تحقيق أكبر فجوة في تاريخ السودان حيث بلغت 13290 ألف دولار نتيجة لاستيراد البلاد للمعدات الخاصة بتصدير البترول إلا أنه في عام 1999م انخفضت الفجوة إلى 635 ألف دولار نسبة 48% وفي عام 2000م تم تحقيق فائض قدر بحوالي 253.9 ألف دولار علماً بأن متوسط نمو الصادرات خلال تلك الفترة بلغ 5.6. وإن الضعف في نمو الصادرات خلال تلك الفترة يعزى لأسباب كثيرة منها تذبذب أسعار سلع الصادر الأسواق العالمية لعدم ثبات الطلب عليها وبالتالي تدهور شروط التبادل التجاري مع شركاء السودان التجاريين، وضعف مرونة استجابة الهياكل الإنتاجية للتغيرات التي تطرأ على الطلب العالمي، وموسمية الإنتاج وارتفاع تكلفة وتدني الإنتاجية، وعدم فاعلية السياسات الترويجية المتبعة. (تقرير اللجنة الفنية لدراسة أسواق وسياسات وتنشيط الصادرات السودانية لدول الكوميسا، مصدر سابق، ص14)

يلاحظ أن تذبذب في نسبة زيادة صادرات السودان إلى دول الكوميسا بنسب متفاوتة على النحو التالي105.1%- 21.2%- 8.4%- (-44.1%) – (-22.1) للأعوام 2003، 2008علي التوالي(تقرير اللجنة الفنية لدراسة أسواق وسياسات وتنشيط الصادرات السودانية لدول

الكوميسا، مصدر سابق، ص14)، ويلاحظ أيضا أن هناك ارتفاع في الواردات من دول الكوميسا، ويوجد عجز مستمر في الميزان التجاري نتيجة لضعف الصادرات السودانية. كما يتضح أن حجم التبادل التجاري بين السودان ومجموعة دول الكوميسا جاء لصالح مجموعة دول الكوميسا وقد استمرت الزيادة في حجم الواردات مقارنة بالصادرات وهذا من سلبيات انضمام السودان للكوميسا. (دراسة عن الآثار المترتبة على انضمام السودان لدول الكوميسا، مصدر سابق، ص 20).

إن متوسط حجم التبادل التجاري للسودان مع دول الكوميسا يشكل 73.8% وأن التبادل التجاري مع دول الكوميسا يرتكز معظمه مع الدول الآتية (جمهورية مصر العربية، كينيا، أرتريا، أثيوبيا، ليبيا، مدغشقر). كما أن الثقل التجاري مع هذه الدول جاء بنفس الترتيب أعلاه ، حيث نجد أن جمهورية مصر العربية هي الشريك التجاري الأكبر من بين مجموعة دول الكوميسا مع السودان، حيث بلغ نصيب الصادرات السودانية لجمهورية مصر 60.236 ألف دولار بنسبة بلغت 90% من حجم الصادرات الكلي لدول الكوميسا في عام 2008م (تقرير بنك السودان لعام 2008م). وبمقارنة حجم التبادل التجاري لها للعام 2007م والذي بلغ 54,440 ألف دولار بنسبة 64.9% من إجمالي الصادرات لدول الكوميسا، وفى العام 2006 بلغ حجم التبادل التجاري معها بنسبة 64.5% من إجمالي الصادرات لدول الكوميسا والذي بلغ 150.128 ألف دولار (تقرير بنك السودان لعام 2008م)..

وهذا يعطى مؤشراً بأن معظم تجارتنا في إطار الكوميسا مع جمهورية مصر، عليه لا بد من أخذ التدابير الحمائية لصادراتنا والاهتمام بقطاع الصادرات بصفة عامة حتى يرتقى بالمنافسة الدولية في مجال التجارة. (دراسة معدلة لوزارة التجارة, 2008ص21).

وبالنظر إلى حجم التبادل التجاري مع الدول الأعضاء في الكوميسا ، نجده يتسم بالميزان التجاري لصالح تلك الدول، وضآلة الصادرات مقارنة بالصادرات الكلية لدول العالم، وضآلة الواردات من تلك الدول مقارنة مع الواردات الكلية كما أن معظم السلع المستوردة ليست منشأها تلك الدول، والصادرات السودانية تنحصر في {الذرة – الصمغ العربي– الجلود– الحبوب الزيتية – القطن}. كما أن الواردات تنحصر في {الشاي– البن–

الكاكاو– العدس– السلع المصنعة – المنتجات البترولية – وسائل النقل– الكيماويات}. وتمركز التبادل التجاري في عدد محدد من الدول وهي الدول الحدودية {أثيوبيا– كينيا– يوغندا– أرتريا}. وكما أن بقية الدول الأعضاء في الكوميسا وهي الغالبية لا تربطنا معهم أي علاقات تجارية. وانتعش التبادل التجاري مع زيمبابوي بعد دخول السودان في منظمة الكوميسا وهنالك مشروع مسودة اتفاقية تجارية معها قد توقع في المستقبل القريب (الآثار المترتبة على تطبيق اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا {الكوميسا}، (ب,ت)،ص 16).

حجم صادرات السودان لدول الكوميسا مقارنة مع إجمالي حجم الصادرات السودانية خلال الفترة من 2003– 2008م، وأن حجم الصادرات السودانية لمجموعة دول الكوميسا **2.5%** في المتوسط من حجم الصادرات الكلي خلال الفترة موضوع الدراسة كما شهد عام 2008 م تدنياً واضحاً في حجم صادرات السودان لدول الكوميسا مقارنة مع إجمالي حجم الصادرات السودانية للسنوات السابقة.

إن متوسط حجم الواردات من دول الكوميسا يمثل 7.1%من الحجم الكلي للواردات خلال الفترة 2003–2008م حيث يلاحظ الزيادة المضطردة لحجم الواردات من مجموعة دول الكوميسا خلال الفترة 2003–2008. أن حجم الواردات للسودان من دول الكوميسا في زيادة حيث بلغت خلال العام 2008م 662.299 مقارنة بأجمالي الواردات خلال تلك الفترة والتي بلغت 43.564.360 بنسبة بلغت 7.1% **(المصدر: بنك السودان).**

استفادة السودان من الكوميسا:

لقد أصبح السودان من الدول التي تشارك بفعالية في العديد من الأنشطة ونال مشاركوه ثقة الدول الأعضاء وأصبح السودان عضواً في العديد من اللجان التي كونتها الكوميسا وبصفة خاصة في مجالات التجارة والطيران المدني والمواصفات. (السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا {الكوميسا}، مصدر سابق، ص 16).

وإن استفادة السودان من الانضمام إلى الكوميسا مرهونة بمدى مقدرة السودان على استغلال إمكانياته المتاحة حيث يتميز السودان بمزايا نسبية في كثير من المجالات تشمل الآتي:-

أولاً: يمتلك السودان ميزة نسبية في إنتاج وتصدير السلع الزراعي مثل الخضر والفاكهة والحبوب الزيتية والسكر. ويستطيع تحقيق مكاسب كبيرة إذا تمكن من تحسين قدرته التنافسية في إنتاج السلع الزراعية حالياً تعتبر صناعة السكر من الصناعات الرائدة التي يمكن أن يحتل بها السودان موقعاً مميزاً في منظمة الكوميسا خصوصاً وأن كل دول الكوميسا باستثناء مصر وموريشيص تعتمد على الاستيراد لمقابلة احتياجاتها من السكر.

ثانياً: يعتقد البعض بأن الصناعة السودانية بوضعها الراهن لن تصمد في وجه المنافسة المرتقبة من دول الكوميسا وبالتالي لن يستطيع السودان تحقيق أي مكاسب في المجال الصناعي وبالتحديد فإن انضمام مصر للكوميسا يشكل عنصر تهديد حقيقي للصناعة السودانية.

من جهة أخرى يرى آخرون أن السودان سوف يحقق مكاسب مقدرة من تصدير السلع الصناعية إلى دول الكوميسا ويعتمد تحقيق ذلك على: الاهتمام بالجودة الإنتاجية وزيادة حجم التجارة البينية بين السودان ودول الكوميسا وزيادة القدرة التنافسية للصادرات السودانية وحماية الصناعات الناشئة.

ثالثاً: هنالك ثلاث دول فقط من الدول الأعضاء تنتج البترول هي أنجولا ومصر وثالثها السودان. لذلك يستطيع أن يستفيد من التعريفة الصفرية والقرب الجغرافي لتوفير البترول لدول الأعضاء بأسعار تقل عن الأسعار العالمية وهو بالطبع يزيد من القدرة التنافسية للبترول السوداني وهذا سيترتب عليه زيادة الطلب على البترول السوداني وارتفاع العائد منه مما يدعم الجهود المبذولة حالياً لتطوير صناعة البترول كما سيساعد ذلك على تحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد السوداني.

رابعاً: ترتبط دول الجنوب من الكوميسا بشبكة طرق برية حديثة بينما تعاني دول الشرق من عدم وجود طرق تربطها لذا نجد أن انضمام السودان إلى الكوميسا قد

شجع على تأهيل الطرق لربط السودان بالدول المجاورة. وتتعاظم أهمية الطرق البرية لدورها الفعال في تقليل تكلفة الترحيل وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للصادرات إضافة إلى الاهتمام بتأهيل الطرق البرية هنالك اهتمام متزايد لتأهيل السكة حديد لربط السودان بدول الجوار. أما في مجال النقل الجوي فيمكن للسودان الاستفادة من القمر الصناعي للملاحة والاتصالات للمنطقة الأفريقية والشرق الأوسط.

خامساً: إن القطاع الخاص السوداني من أكثر القطاعات تأثراً بانضمام السودان للكوميسا إذ تركز الدول الأعضاء على القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية والتجارة البينية. ويمكن للقطاع الخاص السوداني تحقيق مكاسب اقتصادية إذا تم تأهيله بشكل جيد.

سادساً: هناك بعض الصناعات الناشئة بالسودان يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تعزيز القدرة التنافسية للسودان بدول الكوميسا مستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار لعام 1999م تعديل 2000م ومن أهم هذه الصناعات صناعات الآليات الزراعية والحديد والكابل والسيارات (يوسف أحمد الجعلي، مصدر سابق، ص 48).

سابعاً: إن دخول السودان للمنظمة نتيجة للحصار الاقتصادي والسياسي المفروض عليه أصبح ذلك منفذاً تتنفس به سياستنا الخارجية كذلك الالتقاء بحوالي عشرين دولة من دول الكوميسا مما قلل من حدة الحصار السياسي المفروض على السودان.

ثامناً: إن العالم يشهد أنماطاً متعددة في التعاون في شكل تجمعات وتكتلات اقتصادية إقليمية تمثل تضامناً للدول النامية لمجابهة العولمة وآثارها السالبة على تلك الدول.

تاسعاً: بدأ السودان مؤخراً يجني بعض ثمار انضمامه لهذه المنظمة وذلك بحصوله على تمويل لعدد من مشروعاته من بنك التجارة التفضيلية والتي من ضمنها: مصنع الشفاء للأدوية، دار التغليف، مصنع النسيج والمنتجات الشعبية، ومشروعات أخرى عديدة. إضافة إلى ذلك المردود الإيجابي الواضح في العلاقات السياسية مع دول الجوار والاستفادة من برامج العون الفني التي ظلت تقدمه الكوميسا في مجالات شتى منها: {التجارة – الجمارك – الإحصاء .. وغيرها}.

الكوميسا والتنمية في السودان:

هناك ثروات اقتصادية غير مستغلة في البلاد بينما تقدر المساحة الصالحة للزراعة بحوالي 200 مليون هكتار نجد 15% منها فقط هو المستعمل. ومن جانب آخر نجد أن السودان غني بالموارد المائية والثروة الحيوانية، حيث يمتلك 121 مليون رأس {36 مليون أبقار، 45 مليون ضأن، 37 مليون ماعز، 3 مليون جمال} وتعتبر المواشي هي القطاع الفرعي الأسرع نمواً خلال التسعينات ونتيجة لذلك فقد زادت حصتها بنسبة 9% من مجمل الإنتاج الزراعي والحيواني، وتضاعفت مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي في الفترة {1990 – 1998م} وكذلك تضاعفت نسبة المواشي المصدرة للخارج خلال نفس الفترة. بالإضافة إلى الثروة الحيوانية والزراعية نجد السودان غنياً بالثروة المعدنية كالبترول والذهب والحديد والماس والمانجنيز والزنك والمايكا والكروم (يوسف أحمد الجعلي، مصدر سابق، ص 42 – 43).

قبل عام 1990م كان القطاع الخدمي يتحكم في أو يسيطر بنسبة كبيرة على اقتصاد السودان. وقد بلغت مساهمته أكثر من 50% من الناتج القومي الإجمالي ويعود إلى النشاطات الاقتصادية النامية آنذاك التي حققت مساهمة قدرها 30% من الناتج القومي الإجمالي في عام 1986م. ولكن بعد عام 1990م يلاحظ تدهور مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي الإجمالي. وتعود سيطرة القطاع الزراعي في الاقتصاد السوداني إلى مساهمته الكبيرة في الناتج القومي الإجمالي علاوة على أنه يوظف عمالة تبلغ 62% من عدد السكان، مع نصيب وافر في عائد السودان من الصادات التي تصل إلى 95% وتبعاً لذلك فإن أداء الاقتصاد السوداني يعزى إلى التطوير المتنامي للقطاع الزراعي. (يوسف أحمد الجعلي، مصدر سابق، ص 42 – 43).

وقد جاء في بعض الصحف السياسية اليومية أن وزارة المالية اتخذت قراراً بتجميد عضوية السودان بمنظمة الكوميسا لمدة عامين {2006 – 2007م} تجنباً للآثار السالبة التي بدأت تتوالى وتتلاحق على الميزان التجاري والموازنة العامة. فتطبيق

التعريفة الجمركية الصفرية وفقاً لما نصت عليه الاتفاقية ذهب بالإيرادات الجمركية التي كانت تعتمد عليها الموازنات العامة في مقابلة إنفاقها المتعدد. والصادرات قلت وتناقصت وما عادت قادرة على الانسياب لدول الكوميسا الأخرى. إذ أن جودتها أقل وأسعارها أعلى وأكبر مقارنة بسلع دول الكوميسا. والواردات زادت وتنامت بمعدلات عالية. فضاعفت من أزمة الميزان التجاري وجعلته يتجه وجهات لغير صالح البلاد وما يؤكد ذلك إحصاءات الميزان التجاري مع دول الكوميسا من يناير وحتى أكتوبر 2005م والتي تؤكد أن الميزان التجاري مع دول الكوميسا لغير صالح السودان. وظل الميزان التجاري سالباً وفي غير مصلحة البلاد منذ سنوات خلت وإن استمر وتواصل سلباً فسيؤثر ولا جدال في أرصدتنا بالنقد الأجنبي إذ أن المدفوعات ستتجاوز بكثير المقبوضات.

وحتى لا يتواصل استنزاف النقد الأجنبي وحتى يمكن التعرف على موقف الإنتاج المحلي والموقف السوداني عموماً في إطار الكوميسا قامت لجنة مكونة من كافة الجهات المختصة بدراسة موقف السودان في إطار برنامج عمل الكوميسا

السياسات الرامية إلى زيادة القدرات التنافسية للمنتجات السودانية والآثار المترتبة على انضمام السودان لمنظمة الكوميسا

السياسات المالية:

تبنت الدولة عام 1992م سياسة التحرير الاقتصادي بهدف تحريك جمود الاقتصاد الوطني بدفع عجلة الإنتاج في السلع والخدمات ذلك عبر حزم متصلة من السياسات المالية والنقدية التي تصب جميعها في خانة زيادة العرض في الاقتصاد الكلي وخلق مواد إضافية للدولة من الإنتاج سواء للاستهلاك المحلي أو التصدير للعالم الخارجي وتهيئة الاقتصاد لمواكبة المتغيرات العالمية ومن أميز السياسات التي طبقت تلك التي جاءت في إطار البرنامج المتوسط المدى لإعادة هيكلة الاقتصاد السوداني والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

1. سياسة الإصلاح الضريبي:

نفذت الدولة البرنامج متوسط المدى لإعادة هيكلة الاقتصاد والذي تضمن برنامجاً للإصلاح الضريبي هدف إلى إزالة كافة التشوهات في مجال الضرائب لتواكب النظم الضرائبية العالمية خاصة في ظل مقدرات التكتلات الاقتصادية

2. السياسات النقدية:

تتجه السياسات النقدية التحويلية للاهتمام بجانب العرض والاستقرار النقدي وكفاءات استغلال الموارد المصرفية بتركيز التمويل في تنمية القاطعات الاقتصادية ذات الأولوية مع الاستمرار في سياسات ترشيد الطلب الكلي ويتم لأي إطار تحرير الاقتصاد والتوجيه نحو إزالة القيود

3. سياسات التجارة الخارجية:

منذ بداية التسعينات شهد السودان بعض التغيرات الاقتصادية المهمة عير تطبيق برامج الاستقرار الهيكلي بالاعتماد المتعاظم على آليات السوق والإسراع بعمليات التحرير الاقتصادي وذلك بتطبيق العديد من السياسيات الإصلاحية في الأسعار، الاستثمار، التجارة الخارجية، والسياسات المالية والنقدية بهدف الحد من التدخل الحكومي المباشر واقتصار دور الحكومة في تنظيم وتوفير البيئة القانونية الملائمة. وقد حرصت الدولة على جعل التصدير خياراً استراتيجياً لدعم القدرة التنافسية للصادرات وتذليل ما يعترض انسيابها للأسواق العالمية من عقاب. وذلك بوضع السياسات والخطط المناسبة باعتبار أن التصدير مصدر أول للعملات الحرة وبما أن الصادرات السودانية صادرات زراعية أولية مرنة تتحكم فيها عوامل الطبيعة التي تحد من قدرتها على الاستجابة للتغيرات التي تطرأ على هيكل السوق العالمي في المدى القصير (نفس المصدر السابق، ص 28 – 30).

الآثار المترتبة على انضمام السودان لمنظمة الكوميسا:

أولاً: الآثار الإيجابية للانضمام:

تنشيط حركة التبادل السلعي ومن ثم تنشيط القطاع الخدمي وذلك بتوفير السلع التي تساعد على رفاهية المستهلك وتشبع حاجته إضافة إلى استقرار السوق الأسعار والزيادة التنافسية الأمر الذي يزيد من وجود السلع الواردة، ودخول واردات

من مصر إلى السودان كمدخلات إنتاج مثل الأسمدة الكيماوية وبعض المعدات والآلات الزراعية والصناعية، نسبة لضعف البنية الهيكلية للسودان وعدم وجود بوابة لدول الجوار يمكن الاستفادة من اتفاقية الكوميسا عن طريق عقد اتفاقيات لإنشاء طرق قارية واستغلال ميناء بورتسودان ومنطقة البحر الأحمر كنافذة للدول الأفريقية مثل تشاد وأفريقيا الوسطى وإثيوبيا وغيرها. ووجود السودان في تكتل الكوميسا يتيح له فرض التفاعل والتضامن مع هذه الشعوب لتحقيق أهداف اقتصادية وتجارية بالإضافة إلى الأهداف السياسية والاستراتيجية الخاصة بالقارة الأفريقية. الارتباط بسوق كبير يبلغ حوالي 380 مليون نسمة وما يمتلكه من فرص متاحة أمام الصادرات السودانية. وما يتمتع بع السودان من موارد طبيعية وثروات هائلة تجعله قبلة لجذب الاستثمار من دول الكوميسا وغيرها. الاستفادة من الترحيل والشحن والتوزيع وإيجاد فرص للعمالة وزيادة دخول الأفراد. وأتاح الانضمام للمنظمة وما يتم عبرها في إطار التبادل التجاري للسودان بأن يستوفي حاجته من المنتجات باستيراده لما يحتاجه من سلع ضرورية بإعفاء من الرسوم الجمركية من العديد من دول المنظمة. كما أن تسويق العديد من المنتجات السودانية لسوق الإقليم كالقطن المنتجات الدوائية، البترول، وغيره وفتح الأسواق التجارية، وتحقيق الأمن والسلام بالسودان ويظهر ذلك جلياً في الدور الذي لعبته لجنة الأمن والسلام بالكوميسا في حل مشكلة الجنوب وجبال النوبة. اختيار السودان كمقر لإحدى أهم مؤسسات السوق المشتركة وهي محكمة عدل الكوميسا والتي مقرها الخرطوم. حتى أنه أصبح السودان من الدول الأعضاء وأصبح عضواً في العديد من اللجان التي شكلتها الكوميسا خاصة في مجالات التجارة – الجمارك – الطيران المدني – المواصفات وغيرها. وتمويل العديد من المشروعات الاستثمارية وهو ما قام به بنك التجارة التفضيلية. حيث استفاد السودان من التمويلات الخاصة بتطوير الجلود والصناعات الجلدية بالكوميسا ومركز تطوير الصناعات الجلدية بالسودان. وقد تم رص مبلغ 2.3 مليون دولار للسودان لبرنامج القيمة المضافة لصناعة الجلود.

ثانياً: الآثار السلبية للانضمام:

من أبرز الآثار حدوث حالات إغراق السوق المحلي السوداني سواء من دولة مصر أو ليبيا أو أي دولة أخرى الأمر الذي سيؤدي إلى بروز مشاكل

الصناعات المحلية وعوائق تجارية للبضائع السودانية. لا يزال السودان بعيداً عن الاستفادة من الفرص التي منحت له عبر الكوميسا بالرغم من أنه ظل يدفع ما عليه من مساهمات لدول المجموعة بحجة الحصار الاقتصادي الأمريكي على السودان في أواخر التسعينات مما أفقده الكثير من الامتيازات الفنية والعملية ويقتضي الأمر التعويل على موقف السودان التفاوضي وإجراء البحوث والدراسات التي تساعد على النهضة. {مبدأ الاتفاقية}.

هنالك اتجاه علمي فالدول الأعضاء ومنها السودان ينتابها شعور قوي بأن التكتلات الاقتصادية وما يترتب عليها من تخفيضات وإزالة الحواجز والقيود الإدارية ربما يؤدي ذلك إلى انتهاك سيادتها ومحو بعض الكيانات القائمة ذات الهياكل الأضعف مما يتطلب الموقف إعادة النظر في عدم تطبيق كل بنود الاتفاقية. وضآلة التنافس للصادرات السودانية إلى دول الكوميسا الأفريقية من السلع بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج للمحصولات النقدية ومنتجات البساتين والثروة الحيوانية التي يعتمد عليها الدخل القومي السوداني بالإضافة إلى تعدد الرسوم المفروضة على هذه السلع وارتفاع تكلفة مدخلاتها. {سعر الصرف – الدولار مقابل الدينار السوداني}.(دراسة الآثار المترتبة على انضمام السودان لمنظمة الكوميسا، مصدر سابق، ص18).

النتائج:

توصل الباحث من خلال الدراسة والتمحيص إلى إن من الوسائل الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية التعاون بين المؤسسات والدول وإقامة تكتلات اقتصادية بين الدول المتجانسة حيث يمكن لهذه الدول مجتمعة توفير العوامل اللازمة لإقامة اقتصاديات قوية قادرة على تحقيق التنمية المستدامة والنهوض بتلك السوق إلى مراحل متقدمة.

إن توفر المقومات الاقتصادية للتكتل الاقتصادي يظل لها الدور الحاسم في عملية نجاح التكامل الاقتصادي إذا ما توفرت بجانبها المقومات السياسية والأمنية، فالقارة الأفريقية تكاد تتمتع بكل المقومات الاقتصادية من موارد طبيعية، وأسواق واسعة، وموقع استراتيجي إلا أنها تفتقر إلى الاستقرار السياسي والأمن الدائم.

كما أن تطبيق نظام التعريفة الصفرية وإزالة العوائق التي تحمي الاقتصاد الوطني من الواردات وعبئها على ميزان المدفوعات هذا يؤثر مباشرة وبشكل سلبي في الإنتاج المحلي وعلى الصناعة بشكل خاص، إلا أنه يمثل مكسب للمستهلك في نفس الوقت بحصوله على سلعة جيدة ورخيصة.

تفسير التجارة الدولية للسودان في إطار الكوميسا باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة كما أنه لا يفسر قيام التبادل التجاري الدولي إلا بالنسبة لبعض السلع.

استفاد السودان إلى حد ما من انضمامه إلى الكوميسا في زيادة الإنتاج المحلي عن طريق استخدام التكنولوجيا إلا أن دخول مصر حد منافسته داخل الكوميسا وحتى في داخل السودان نفسه لأن الإنتاجية ما زالت رديئة.

أما في مجال الخدمات فقد وجد الباحث أن وضع السودان متقدم وبشكل أفضل من غيره. أما فيما يتعلق بالميزان التجاري فقد اتضح من خلال الدراسة أن الميزان استمر سلباً منذ دخول السودان إلى الكوميسا حتى الآن باستثناء عام واحد فقط.

من أهم النتائج : توصل الباحث أن السودان قد تبنى سياسات مالية ونقدية في إطار تبنيه لسياسة التحرير الاقتصادي الأمر الذي يدفع بعجلة الإنتاج المحلي الذي يصب في خانة العرض في الاقتصاد الكلي وخلق موارد إضافية للدولة، إضافة إلى ذلك من أهم النتائج الإيجابية من انضمام السودان للكوميسا هو السعي لتنشيط حركة التبادل السلعي ومن ثم تنشيط القطاع الخدمي، إضافة إلى ذلك الاستفادة التي يمكن أن يجنيها السودان من خلال الدخول في اتفاقيات لإنشاء طرق قارية الذي يؤثر إيجاباً في التنمية الاقتصادية .

أما من أبرز الآثار السالبة فحدوث حالات إغراق السوق المحلي السوداني الأمر الذي سيؤدي إلى وجود مشاكل الصناعة المحلية وعوائق تجارية للبضائع السودانية، وإن تجارة السودان مع دول الكوميسا تمثل نسبة ضعيفة جداً، ويرجع ذلك إلى تشابه الإنتاج بين الدول الأعضاء وإن معظم السلع

الواردة سلع استهلاكية منافسة للإنتاج المحلي وهذا يمثل خطراً على الإنتاج المحلي، وإن وضع الاقتصاد السوداني الحالي والذي يتميز بالميزان التجاري السالب في كل المراحل السابقة لتجمع الكوميسا يجعله غير مهيأ للانتقال إلى مرحلة الاتحاد الجمركي.

التوصيات:

أن يكون من صميم أولويات واستراتيجيات الدولة الاهتمام بأنشطة الكوميسا واستيعاب اتجاهات وتطورات الاقتصاد العالمي. والقيام ببعثات تسويقية ترويجية لبعض سلع الصادرات السودانية الواعدة في أسواق دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا بالتعاون مع القطاع الخاص، وأن تقوم البنوك التجارية في السودان بفتح فروع لها في دول المنطقة، والعمل على تقليل الرسوم الجمركية والجبايات المفروضة لتشجيع الإنتاج والتجارة.

إن انضمام السودان للمنظمة والتكتلات الاقتصادية الأخرى يعد التمهيد للانضمام لمنظمة التجارة العالمية لذا يجب العمل على تقوية هذا الانضمام وتشجيعه للخطو به إلى الأمام والعمل على تذليل العقبات التي تعترضه، وذلك بالمشاركة والتواجد الفعال في أنشطة واجتماعات الكوميسا، وتطوير قدرات القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالصادر وتطوير صادرات السودان لدول الكوميسا وتقليل عجز الميزان التجاري مع دول الكوميسا بل العمل الجاد لحل مشكلة الميزان التجاري، والاهتمام بعملية التنمية الاقتصادية من حيث الدراسة والتطبيق والعمل على تطوير وتنمية القدرات البشرية والحرص على اكتساب المعرفة التقنية، بجانب استيراد الآلات والتكنولوجيا الحديثة و توطينها. كما يجب النظر إلى عملية التنمية على أنها مسئولية جماعية وليس ترفاً اقتصادياً، أو سياسة قابلة للتأجيل.

وبما السودان دوله زراعية فيجب الاهتمام بالريف والقطاع الزراعي وإعطائه الأولوية القصوى في الخطط الإنمائية والفرص الاستثمارية ومكافحة ما يتعرض له من أخطار بيئية واقتصادية، وذلك بما يضمن تحقيق التوازن النسبي بين التنمية الصناعية في المدن والزراعية في الريف، ووضع

التشريات وسن القوانين وسلامة تطبيقها وحماية أفراد المجتمع والمستهلكين والمنتجين. لا بد من استمرار وجود السودان داخل التكتلات الاقتصادية رغم ما يعانيه من سلبية النتائج، فالتكتلات تقوم بفتح فرص أمام انتقال التقانات الحديثة وتفتح مجالات التدريب والعون الفني والمعلوماتية، على أن يبقى مرحلة التجارة التفضيلية حتى يتحسن ميزانه التجاري وهيكله الاقتصادي.

المراجع:

1. بشير الجيلي أحمد، سمنار القواعد العامة لإحصائيات التجارة الخارجية وتبادل المعلومات بين الجهاز المركزي للإحصاء والجمارك ووزارة الخارجية، الخرطوم {ب،ت}.

2. بشير الجيلي أحمد . التجارة الحرة في إطار السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، وزارة التجارة الخارجية بالتعاون مع أصحاب العمل {الخرطوم: مايو 2002م} ورقة غير منشورة.

3. حسن خليفة سليم، المؤتمر الثاني لوزراء المالية والاقتصاد والقوى العاملة للولايات الحدودية، ورقة عن الكوميسا، ولاية كسلا، 19-21 مايو 2001م.

4. محمد الحسن أبو زيد، الاستثمار الصناعي وتشريعاته بمنطقة الكوميسا، المؤتمر الأول للاستثمار الصناعي، وزارة التجارة الخارجية، الخرطوم 28 فبراير 2004م.

5. د. مصطفى أحمد طه سورج، إعلان صحفي رقم 2611 وزارة التجارة الخارجية، جريدة الصحافي، العدد 447، بتاريخ 18 أبريل 2001م.

6. يوسف أحمد الجعلي، الكوميسا مجموعة قادرة للاستثمار،الخرطوم 2001م.

7. د. يوسف خميس أبو فارس وآخرون، أوراق ندوة: الاقتصاد السوداني بين ضرورة التأصيل ومطلوبات العولمة، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، {الخرطوم: 4 مايو 2004م.

التقارير:

1. تقرير اللجنة الفنية لدراسة أسوق وسياسات تنشط الصادرات السودانية لدول الكوميسا، وزارة التجارة الخارجية، الخرطوم، يونيو 2001م.

2. تقرير وفد السودان للتحضير لقمة القاهرة، {وزارة التجارة الخارجية 23/22 مايو 2001م.

3. تقرير وفد السودان للتحضير للقمة الاستثنائية للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا {الكوميسا}، لوساكا، وزارة التجارة الخارجية 10/27 – 2000/11/1م.

4. دراسة الآثار المترتبة على تطبيق اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، وزارة التجارة الخارجية، الخرطوم: {ب، ت}.

5. دراسة عن الآثار المترتبة على انضمام السودان لمنظمة الكوميسا، وزارة التجارة الخارجية، الخرطوم، مارس 2006م.

6. السودان والكوميسا، ورقة عمل، وزارة التجارة الخارجية، الخرطوم، مارس 2003م.

7. دراسة عن الآثار الاقتصادية لانضمام السودان لمنظمة الكوميسا، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، {ب،ت}.

8. فلاح خلف الربيعي، التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، الحوار المتدني : محور الإدارة والاقتصاد، العدد 2310، 2008/6/12م.

9. فلاح خلف الربيعي، التكامل الاقتصادي بين الشروط التقليدية والشروط الحديثة، جريدة الاتحاد، العدد 2286، 2009/2/14م.

10.محمد حافظ زهوان و د. أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، {ب،ن} مصر، 2010م.

11.ليلى عمر بشير وآخرون، دراسة بعنوان آثار التكتلات الاقتصادية والإقليمية على الاقتصاد السوداني، الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج، وزارة المالية، يوليو 2007م.

12. د. حسن عوض سلامة، ورقة عمل بعنوان التكتلات الاقتصادية والعولمة، مقدمة لملتقى الجامعات الأفريقية، الكتاب الأول، الخرطوم، يناير 2006م

الدوريات :

1. الملف الدوري 15، مركز دراسات الشرق الأوسط، {الخرطوم: مارس 2003م}.
2. أميرة محمد أحمد عبد الرحمن، السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا {الكوميسا}، مجلة المقتصد، العدد الثامن والعشرون، ديسمبر، 2003م.
3. إيزيس عزيز خير، دوافع انضمام السودان لمنظمة الكوميسا، جريدة الأيام، العدد 8361، الخرطوم، الثلاثاء، 29 نوفمبر 2005م.

الانترنت:

موقع الكوميسا على الإنترنت: www.comesa.net